

التعدي وال لزوم بين الوصف والتفسير

حسن حمائز

استأثرت ظاهرة التعدي باهتمام كبير في الدراسات اللغوية القديمة منها والحديثة على السواء. ونحاول من جهتنا، في هذه الورقة تسليط الضوء على البعض منها، لنبين كيف يمكن لظاهرة لغوية ما أن تخضع لتصورات وتحاليل لسانية مختلفة نموذجاً وزمناً.

فإذا كان النحاة القدامى يعرفون مفهوم التعدي داخل إطار تقسم فيه الأفعال إلى طبقتين: طبقة الأفعال المتعدية وطبقة الأفعال اللازمة. فالأفعال المتعدية، هي التي لها علاقة نحوية بالمفعول إلى جانب علاقتها النحوية بالفاعل. ونجدهم كذلك، يقسمون الفعل التام إلى ثلاثة أقسام هي:

- الأول، يسمى المتعدي، وهو الذي ينصب بنفسه مفعولاً به أو اثنين أو ثلاثة من غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف أو غيره، مما يؤدي إلى تعدية الفعل اللازم.
- الثاني، يسمى اللازم، وهو الذي لا ينصب بنفسه مفعولاً به أو أكثر، وإنما ينصبه بمعونة حرف أو غيره، مما يؤدي إلى تعدية بواسطة.
- والثالث، هو نوع مسموع، ويستعمل متعدياً و لازماً.

وفي مقابل هذا التصنيف، فللتعدية عندهم مفهوم أوسع يتمثل في تعدي كل فعل إلى المفاعيل الأربعة التي هي المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والحال¹، إذ زعم سيبويه أن المكان من المعمولات التي يتعدى إليها كل فعل، حيث يقدر للحدث ولل فعل مكاناً، وهو المذهب نفسه الذي اتخذه ابن السراج².

لهذا فإننا نعتبر التعدي إلى المفاعيل الأربعة تعدية دلالية، بمعنى أنها مجرد اقتضاءات دلالية، يدل عليها الفعل بغض النظر عن لزومه أو تعديه، الشيء الذي يجعلنا أمام نوعين من التعدية: تعدي يميز فيه بين اللازم والمتعدي، وتعدي تشترك فيه جميع الأفعال. فإننا نجد في مقابل هذا التصور التقليدي، تصوراً حديثاً حاول أن يعرض لهذه الظاهرة بالوصف والتفسير عن طريق نظريات ونماذج تمثيلية وصورية.

1 - شرح المفصل، 67/7.

2 - أصول ابن السراج، 169/1، والفاسي الفهري، (1989)، ص: 132.

وقد كان أول مشكل نواجهه هو مشكل تحديد مفهوم التعدّي، الذي يصعب تحديده من الوجهة التركيبية أو من الوجهة الأكسيومية. فليس كل فاعل منفذ، وليس كل مفعول ضحية. ففي جملة مثل "ضرب زيد عمرا" نتوافر على ضحية ولا نتوافر عليها في جملة مثل "احتمل زيد الأمر". لذلك نجد دنيّز فرانسوا جيجر (1987) Denise François Geiger تحدّد الأفعال المتعدّية، فيما يلي:

- الأفعال المتعدّية، هي التي تقتضي مفعولا به.

- لا تكون الأفعال المبنيّة للمعلوم متعدّية، إلا إذا توافرت على مفعول به.

- الأفعال المتعدّية هي التي تعبر عن فعل يصدر عن فاعل ويصل إلى مفعول به.

وتتطلب هذه الأفعال، مبدئيا، مفعولا يحيل على الكائن موضوع الحركة، والمفعول الذي تطاله. فقد اهتمت دنيّز جيجر بالطاقة الاستيعابية للمحمول، ذلك أن المحمول الذي يتعدّى إلى الفاعل فقط، يكون له تكافؤ فارغ موضوعيا، ويعبر عنه باللازم. أما المحمول الذي يتعدّى إلى مفعولين، الأول مباشر والثاني غير مباشر، فيكون له تكافؤ أحادي أو ثنائي، ويجد حله داخل الوظائف النحوية كما سنراه فيما بعد. وقد ربطت التعدّية، كذلك، بإشكالية الجملة الصغرى، التي لعبت دورا هاما في تطوير التركيب، ذلك أنه قد اعتقد لمدة طويلة، أن الجملة الصغرى تتكون من حدين اثنين فقط، هما المحمول والفاعل، وهو شيء ضروري بالنسبة للغات التي تقتضي وجود الفاعل. لكن اختبار بعض اللغات الإفريقية والفرنسية والعربية، قد أثبت وجود عدد كبير من الأفعال، تتعدّى بالضرورة إلى المفعول باعتباره فضلا إجبارية. وهذا ما جعل مارتيني Martinet يتوقع في إطار التوسع الخاص إمكانية وضع جملة صغرى بثلاثة حدود، هي الفعل والفاعل والمفعول به.

ويتم بالتالي التمييز بين الفعل اللازم والفعل المتعدّي:

فيكون اللازم هو الذي يرتبط بالمعطى: فعل + فاعل.

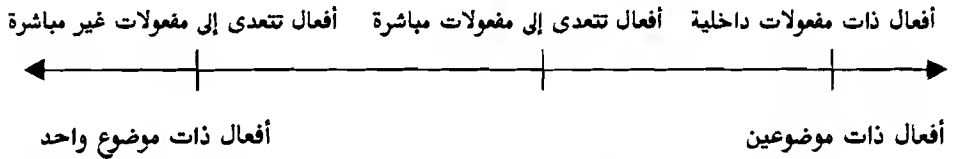
والمتعدّي هو الذي يرتبط بالمعطى: فعل + فاعل + مفعول به.

وتكون للأفعال المتعدّية بالحرف خصائص الأفعال اللازمة.

وقد نفت دنيّز جيجر وجود معطى بأربعة حدود.

وقد دفع هذا، جلبير لازار (1987) Gilbert Lazard إلى القول بوجود سلمية في التعدّية، فمن خلال دراسته لمعطيات جل اللغات، وجد أن الأفعال من حيث خصائصها التركيبية توحى ببناء هذه السلميات التي يمكن اعتبارها إطارا ثابتا يميّز التنوع الموجود في اللغات. وهكذا، فإنه لم يهتم بالأفعال الثلاثية المحلات، ولا بالأفعال التي لا تملك أي محل، إذا ما وجدت. وقد رسم خطأ أفقيا

بقطبين، قطب موجب وقطب سالب، تتموضع فيه الأفعال التي تملك موضوعين في جانب، والأفعال التي لا تملك إلا موضوعا واحدا في الجانب الآخر، وتتوسطهما طبقة الأفعال التي تتوافر على مفعولات داخلية، والأفعال التي تتعدى إلى مفعولات مباشرة وإلى مفعولات داخلية، والأفعال التي تتعدى إلى مفعولات مباشرة وإلى مفعولات أخرى غير مباشرة. وتلخصها الرسمة التالية: (1)



وعليه فإن الأفعال الثنائية المحلات تكون أعلى درجة من حيث التعددي، أما الأفعال الأحادية المحل فهي الأكثر لزوماً أي أدنى درجة من حيث التعددي¹. وفي السياق نفسه، تحدث لاينز (1978) Lyons عن التكافؤ، معتمداً في ذلك على أعمال سابقة. وقد استعمل هذا المفهوم في المقارنة النمطية للأنظمة اللسانية المختلفة، حيث يربطه بالتعددية وبعدد موضوعات المحمول. كما أن الفاسي الفهري (1986) يعرف التعددية بأنها تجاوز الفعل فعله إلى مفعول في التركيب. وتتضمن بنية التعددية، على الأقل، محلين، يكون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً، ويسمى التعددية الأحادية. أما التعددية الثنائية، فهي التي تتضمن ثلاثة محلات. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه قد حددها في علاقتها بالبنية المحورية، نظراً لأهمية التحليل الدلالي، التي تعكس البنية التصورية للوحدات المعجمية، لأن الفاسي الفهري (1986) يرى أن إحدى المسائل الأساسية في الدرس اللساني الحديث، هي الربط بين الذوات الدلالية وذوات العبارة، وكذلك البحث عن الاطرادات في العبارة ومغيراتها التي توازيها اطرادات محمولية دلالية.

وقد عملت نماذج لسانية أخرى وخاصة النماذج المعجمية الوظيفية والتوليدية على دراسة التعددية في علاقتها مع إسناد الوظائف النحوية. إذ يقوم كل محمول بانتقاء عدد من الموضوعات بحسب تعديده أو لزومه، كما ينتقي مركباً حرفياً أو جملة. وتكون هذه الموضوعات الشبكة الموضوعية الحملية للفعل، وتسمى كذلك بالشبكة المحورية إشارة إلى الأدوار الدلالية المحورية التي ينتقيها الحمل².

1 - أنظر: حيلبر لازار، (1987).

2 - انظر الفاسي الفهري، (1989)، ص: 25.

ويزعم بعض اللسانيين أن الجملة هي الوحدة الصغرى أو الدنيا من حيث المعنى، وبأن الكلمات المعزولة ليست لها أي استقلالية تركيبية. ويرون بأن الفعل يحكم الموضوعات التي تتوزع معه في التركيب اللساني، فلكل فعل ذاكرة تسجل فيها معطياته التركيبية والدلالية. وبموجب هذه الأخيرة يستطيع الفعل انتقاء مكونات الجملة، ذلك أن الفعل يشكل بنفسه جملة بسيطة، بما أنه يكون متبوعاً بضرورة بفاعل ثم بفضلة أو فضلات متعددة. فحسب هذا التحليل فإن كل فعل تكون ذاكرته مملوءة، فلا يمكن لفعل مثل "احتقر" أن يتركب إلا مع بعض الموضوعات في معجم العربية، مثل:

- احتقر زيد عمل هند.

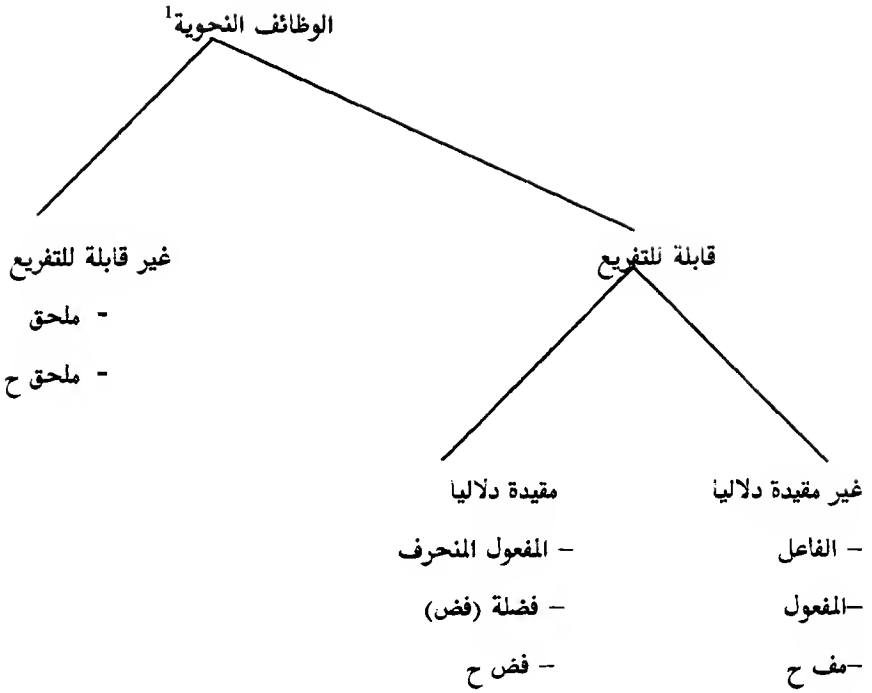
ذلك أن خانة الفاعل في هذه البنية مخصصة فقط لموضوع يتسم بصفة {+ إنسان} وهو "زيد"، بينما خانة الفضلة مفتوحة لكل الموضوعات، ويدعى الموقف الأخير بالموضوع غير المقيّد. ويصوغ كروس (1983) Gross العلاقة الحملية للفعل مع موضوعاته المختلفة على الشكل التالي:

(2) ف (س، ص) = احتقر {زيد(عمل هند)}

فكل محمول يربط عدداً معيناً من الموضوعات المسجلة في ذاكرته، فلا يمكننا قبول جملة تتضمن موضوعات خارجة عن ذاكرة الفعل، أو غياب موضوع أساسي بالنسبة للدور التواصلية للجملة، وينتمي إلى ذاكرة الفعل، في مثل الجملة الآتية:

- احتقر زيد.

وتعد الوظائف النحوية في النحو المعجمي الوظيفي مفاهيم أولى. ويتجلى دورها في الربط بين البنية الموضوعية الحملية والبنية المكونية، حيث يرمز لها معجمياً بواسطة القواعد المعجمية في البنية المكونية. ويرمز لها تركيبياً بشكل مباشر في التمثيلات السطحية للبنية المركبة. حيث تفرع الوظائف النحوية إلى وظائف قابلة للتفريع وأخرى غير قابلة للتفريع. والوظائف القابلة للتفريع تفرع إلى غير مقيدة دلالياً كالفاعل والمفعول الحرفي، وأخرى مقيدة دلالياً كالمفعول المنحرف والفضلة والفضلة الحرفية. أما الوظائف غير القابلة للتفريع فهي الملحق والملحق الحرفي. ويرمز لها تركيبياً بشكل مباشر في التمثيلات السطحية للبنية المركبة على الشكل التالي:



ويقابل التمييز بين الوظائف القابلة للتفرع، والوظائف غير القابلة للتفرع، التمييز بين

التعدي 1 والتعدي 2، كما هو موجود في الفاسي الفهري (1986)².

وفي إطار النحو المعجمي الوظيفي تمثل البنية الموضوعية - الحملية لوحدة معجمية -

حسب الفاسي الفهري (1989) - عدد موضوعاتها. ويمكن أن تأخذ هذه البنية شكل شجرة، يتم

فيها تمثيل الموضوعات بمتغيرات، كما في هيل وكيزر (1987). H.K.

وقد اقترح شومسكي (1981) Chomsky، بهذا الصدد، أن يحقق كل موضوع بمكون

مركبي ملائم (م س ج)، ويجب أن تكون هذه المقابلة ثنائية الجهة. ويصوغ هذا المبدأ على الشكل

التالي: "كل موضوع له دور محوري فقط، وكل دور محوري يسند إلى موضوع واحد فقط"³.

وبخصوص العبارات اللغوية التي تستطيع أن تعمل بوصفها موضوعات للمحمول أو للمقولة

التي تنتقيها، فإن تشومسكي (1982) Chomsky يسند إليها المحتوى [+ موضوع]، كما يسند المحتوى

1 - أنظر برزنان، (1982)، والفاسي الفهري (1985 أوب) ثم الفاسي الفهري (1986) و(1989).

2 - التعدي 1 - حسب الفاسي الفهري (1989) - هو ما تجاوز فاعله إلى غيره من المحمولات أو المحلات، والتعدي 2 هي تعدي بدون سبب أو بأسباب.

3 - الفاسي الفهري (1989)، ص: 25.

[- موضوع] إلى العبارات التي لا تستطيع ذلك، إذ يعتبر ترتيب أو تصنيف العبارات اللغوية حسب التقابل [+موضوع]/[- موضوع] من أهم أهداف النظرية المحورية¹.

ويضيف الفاسي الفهري (1990) على أن آلية الإسناد المحوري هي التي تقوم بربط العلاقة بين المكونات التي تحتل مواقع في التركيب وبين المتغيرات الموجودة في البنية الموضوعية الحملية للوحدة المعجمية. ويقدم لنا ضروب الإسناد المحوري على النحو التالي:

(1) الإسناد المباشر عن طريق الفعل، ويسند فيه الفعل دورا إلى فعلته أو مفعوله.

(2) الإسناد بالحرف، وهو إسناد غير مباشر عادة.

(3) الإسناد بواسطة المركب الفعلي.

فحسب نظرية وليمز (1981) Williams يتلقى المركب الاسمي الفاعل دورا من المركب

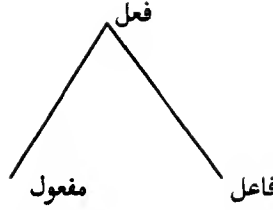
الفعلي عبر الإسناد. فيكون، حسب هذا التصور، خارج إسقاط الفعل، ولذلك يسمى موضوعا خارجيا، بينما تكون الموضوعات الأخرى داخل إسقاط الفعل، وتسمى موضوعات داخلية².

وقد قام كلوغلي (1990) Khoulogli، في إطار ما سمي بنحو التعرف Grammaire de reconnaissance، بمحاولة لمعالجة الحمل الفعلي في اللغة العربية إلى معطيات اعتيادية من نوع "فعل-فاعل-مفعول به"، إذ يتجه هذا النحو من المعطى إلى التمثيل (على غرار النحو التوليدي الذي يذهب من التمثيل أي القواعد والمكونات إلى التوليد). ويهدف هذا النحو -حسب رأيه- إلى إعادة بناء شكل تركيبى مع معان كافية في آن واحد، أي أنه قادر على ربط المعطيات التي يعالجها بتحليل تركيبى دقيق، ومقاييس دلالية مطردة.

وقد انطلق من تصور قديم هو تصور تسنيير (1959) Tesnière، حيث يربط كل معطى برسامة ذات تمثيل سلمى له بعدان اثنان، حيث يتموقع المعطى الحملى في موقع مهيمن سلميا، باعتباره العنصر المنظم للمعطى. وفي مستوى أذنى تتموقع باقي الموضوعات (الفعل والفاعل ثم الملحقات) :

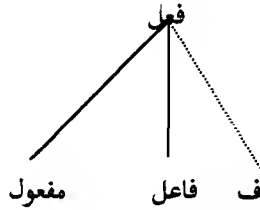
1 - انظر شومسكي (1982).

2 - انظر الفاسي الفهري (1989) ص: 25 وما بعدها.



إلا أن هذا التمثيل، لا يأخذ بعين الاعتبار إلا المظهر السلمي للعلاقة بين الفعل وموضوعاته ويلغي تماما الترتيب الخطي لعناصر المعطى، حيث لا تناسب رسامة تسنيير Tesnière إلا اللغات ذات الرتبة من نوع "ف فامف" لذلك استبدلها برسامة لوسرف (1960) Lecerf، التي تضطلع برصد التسلسل الخطي للغات ذات الرتب المختلفة، حيث يكون الموقع الموسوم "فعل" في الرسامة مشغولا بواسطة العنصر الأول في البنية، ثم يشغل العنصر الثاني في البنية الموقع الموسوم "فاعل"، ويشغل العنصر الثالث الموقع الموسوم "مفعول". ويأخذ العنصر الاسمي الأول إعراب الرفع، والعنصر الاسمي الثاني إعراب النصب.

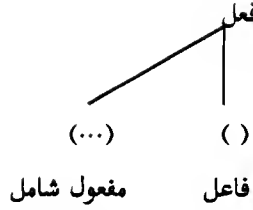
(5)



ويضيف كلوغلي (1990) Khoulogly إلى التمثيل التركيبي مقاييس أو روائز دلالية تسمح بفهم كامل للمعطى وهي روائز اسم الفاعل واسم المفعول. وعندما يصادف هذا التمثيل معطيات من نوع "فعل-فاعل" حيث يكون مكان المفعول شاغرا، فإن كلوغلي يرى أن هناك قواعد أخرى معجمية-سياقية-موقفية تحل هذا المشكل حيث يتم شغل مكان المفعول الفارغ بمفعول شامل¹.

1 - للمزيد من التفاصيل انظر كلوغلي (1990)

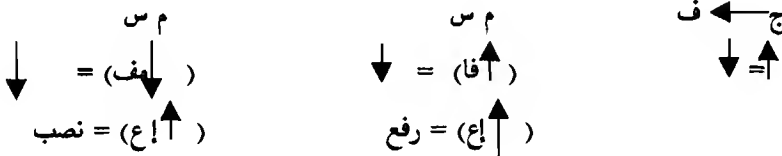
(٦)



أما إذ انتقلنا إلى النظرية التوليدية التحويلية، فإننا سنجد العاملة عند شومسكي (1981) تناظر التعدية. فحسب تصور شومسكي، يعمل الفعل في كل الفضلات، باستثناء الفاعل الذي تعمل فيه الصرفة. ويمكننا أيضا من التمييز بين الفعل اللازم والفعل المتعدي. فإذا أسند الفعل إعراب النصب إلى مفعوله، يكون متعديا، وإذا لم يسنده إليه يكون لازما¹. وتفترض زوبيزاريتا (1985) Zubizarreta أن المحمولات تملك نوعين من الموضوعات في البنية المعجمية :

موضوعات خارجية تكون محددة من الناحية التركيبية، يتم تحقيقها في مكان م س من الجملة. وموضوعات داخلية تكون محددة تركيبيا، ويتم تحقيقها داخل م ف، حيث ينتقي كل فعل موضوعات دلالية خاصة تسند لها وظائف نحوية خاصة². وقد عبر الفاسي الفهري (1986 أ ب) عن إسناد الوظائف في القواعد التركيبية عن طريق التحشيات الوظيفية، حيث بين كيفية إسناد الإعراب للمركبات الاسمية. وهكذا فإن البنية المتعدية تخضع للقاعدة التالية :

(7)



واعتبارا للقاعدة (7) فإن البنية المحمولية لأي فعل متعدد ثنائي المحلات يقيم توافقا بين موضوعات المفعول وبين الوظائف النحوية التالية :

(8) حم = "ف" > (فا) (مفعول) < "ف"³

1 - انظر شومسكي (1981).

2 - زوبيزاريتا (1985).

3 - للمزيد من التفاصيل انظر "في الموقف المعجمي الوظيفي"، في الفاسي الفهري (1985 أ)

خاتمة

كانت هذه بعض النماذج اللسانية التي عرضت لظاهرة التعدية في جل اللغات. هذه النماذج التي تختلف من حيث مبادئها وقواعدها وتصوراتها للظاهرة، مما نتج عنه هذا الاختلاف على مستوى النتائج، خصوصا وأن هذه النماذج منها ما هو تقليدي قديم، ومنها ما هو تمثيلي وصفي، ومنها ما هو تفسيري تجريدي. ولكن هذا لا يمنع وجود تقاطعات في بعض التحاليل إضافة إلى التقاطع الموجود على مستوى الظاهرة المعالجة بنفسها.

